مقدمة: إن للاقتصاد دوراً مهماً في استقرار الأمم والمجتمعات ومستوى دخولها ومعيشها والناظر الى الخريطة العالم الجغرافية يجد انه يوجد انظمه اقتصادية مختلفة كالنظام الرأس مالي او اقتصاد السوق كما يسميه البعض والنظام الشيوعي الماركسي قبل انهياره
وهي كلها انظمه اقتصاديه من اجتهاد البشر قابله لتغيير والتعديل بل ولزوال كما عليه الاشتراكية اليوم بخلاف النظام الاقتصادي الاسلامي الذي يستمد اصوله ومبادئه من الدين الاسلامي الذي هو العاصم الوحيد لأمتنا عندما تتمسك به من التردي في هاوية النظم الاقتصادية الهدامة

الفصل الاول

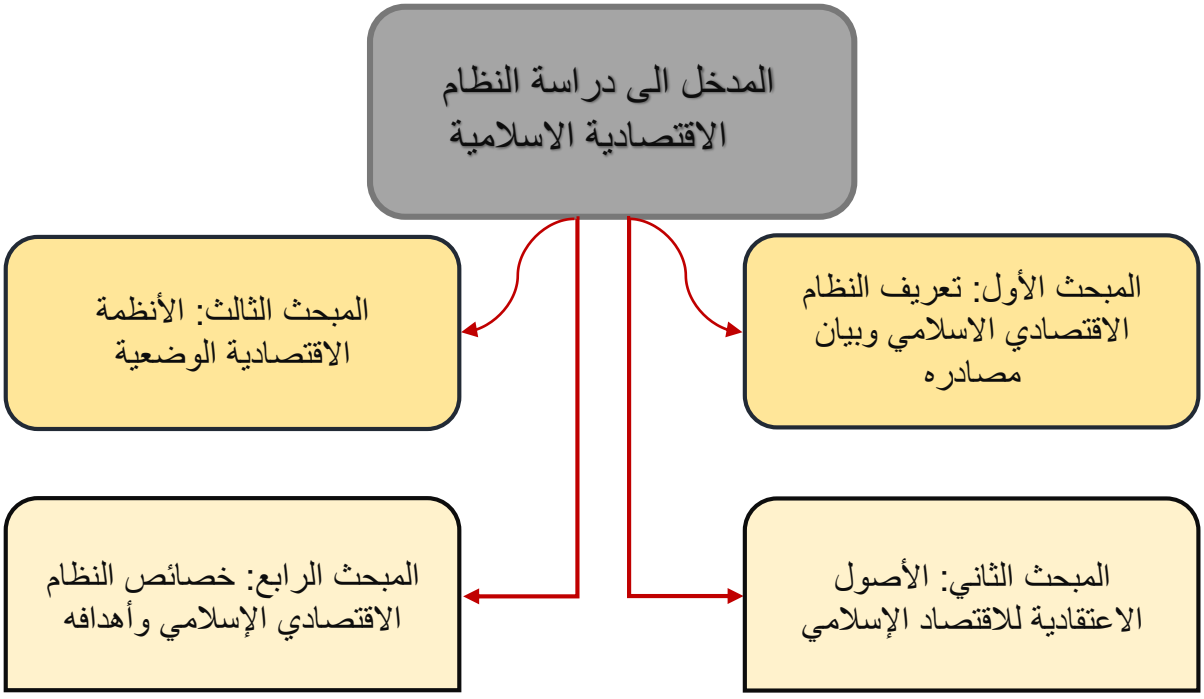

المبحث الأول: تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي

اولاً: مفهوم الاقتصاد في اللغة والاصطلاح الشرعي:

الاقتصاد لغة هو: التوسط والاعتدال واستقامة الطريق قال تعالى (وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ)] لقمان:١٩] وهذا المعنى "أي التوسط في الأشياء والاعتدال فيها " هو مضمون علم الاقتصاد وجوهره والهدف الذي يقصد إليه وهو ما نصت عليه الآيات القرآنية في العديد من المواضيع. كقوله تعالى (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) [الاعراف:٣١]

ثانياً: تعريف النظام الاقتصادي الاسلامي:

- تطلق كلمة (النظام) ويقصد بها :مجموعة القواعد والأحكام التي تنظم جانباً معيناً من جوانب الإنسانية ويصطلح المجتمع على وجوب احترامها وتنفيذها.

- ونظراً لأن الجانب الاقتصادي من الحياة يهم جميع شرائح المجتمع فقد تولت الشرائع السماوية بيانه وتنظيمه كما أن المجتمعات البشرية قد تعارفت على بعض المفاهيم والعادات التي يقصد بها تحقيق العدالة الاجتماعية في الثروات المالية.

- ويختلف تعريف النظام الاقتصادي الإسلام بحسب الجانب الذي نظر إليه المعرِّف فقد يعرفه بالنظر إلى أصوله
- التي يقوم عليها ومن ذلك تعريفه بأنه " مجموعة الأصول الاقتصادية العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر " وقد يعرف بحسب غايته وهدفه ومن ذلك تعريفه بأنه " :العلم الذي وُجه النشاط الاقتصادي ونظمه وفقاً لأصول الإسلام ومبادئه."

- ولعل الأنسب في تعريف النظام الاقتصادي الإسلام أن يعرف بحسب حقيقته وجوهره ونستطيع تعريفه بناءاً على هذا لاتجاه بأنه :مجموعة الأحكام والسياسات الشرعية التي يقوم عليها المال وتصرف الإنسان فيه.

•شرح التعريف:

- مجموعة الأحكام :الحكم الشرعي هو ما نص عليه الشارع مما يتعلق بأحكام المكلفين على وجه الطلب والتخيير (الأحكام التكليفية الخمسة وهي الوجوب والندب والحرمة والكراهة والإباحة) أو الوضع (كالصحة والفساد أو جعل الشيء شرطاً لشيء آخر أو سبب ا له أو مانعاً منه).

ثالثاً: العلاقة بين النظام الاقتصادي الإسلام والعلوم المشابهة:

أ- العلاقة بين النظام الاقتصادي الإسلام وفقه المعاملات:

- فقه المعاملات هو أحد فروع علم الفقه، ويقصد بعلم الفقه "العلم الذي يهتم بدراسة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية " ويشمل ذلك أحكام العبادات (فقه العبادات وهي: الطهارة، الصلاة، الزكاة، الصيام، الحج)وأحكام المعاملات المالية (فقه المعاملات المالية) وأحكام النكاح والطلاق (فقه الأسرة) وأحكام الجنايات والحدود وأحكام القضاء والإثبات.

- والنظام الاقتصادي الإسلام له صلة وثيقة بعلم الفقه وخاصة الزكاة في فقه العبادات، والنفقات والفرائض في فقه الأسرة، وسائر أبواب فقه المعاملات المالية، والتي تشمل العقود والتصرفات المالية كعقد البيع والإجارة والقرض والرهن والكفالة والحوالة والعارية والوديعة واللقطة والشركة والصلح والسبق والهبة والوقف والوصية وغيرها من العقود والتصرفات المالية.

- ولكن هذا الارتباط لا يصل إلى حد الاندماج حيث إن لكل علم موضوعه المستقل عن الآخر، ومن الفروق بين النظام الاقتصادي وفقه المعاملات ما يلي:

(١) النظام الاقتصادي الإسلامي أعم وأشمل من فقه المعاملات المالية حيث إنه يقوم عليه وعلى غيره من أبواب الفقه كالزكاة والنفقات والفرائض والنظام المال للدولة إضافة إلى الجانب العقدي – مكانة المال والنظرة إليه– أما فقه المعاملات فهو خاص ببحث المعاملات المالية بين الأفراد والمجتمعات والدول.

(٢) أن النظام الاقتصادي يدرس النظريات العامة المرتبطة بالمال والعلاقات المالية كالملكية بقسميها العامة والخاصة والحرية الاقتصادية وضوابط تقييدها والتكافل المالي الاجتماعي، ومنهج الإسلام في الإنتاج، والاستهلاك والتوزيع والتداول.

•أما فقه المعاملات فيدرس فيه الأحكام الشرعية العملية في التعامل المالي بين الأفراد والمجتمعات البشرية على وجه التفصيل.

ب- العلاقة بين النظام الاقتصادي الإسلامي وعلم الاقتصاد:

- علم الاقتصاد (الاقتصاد التحليلي) هو أحد العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة الكيفية التي يتم بها توزيع لموارد الاقتصادية على الحاجات والرغبات الإنسانية وذلك بقصد مساعدة الأفراد والمجتمع على الاختيار بي البدائل المتعددة بغرض تحقيق اقصى منفعة او عائد ممكن.

وينقسم علم الاقتصاد إلى فرعين رئيسيين هما:

(١) **الاقتصاد الكلي:** وهو الذي يهتم بدراسة مشاكل الاقتصاد ككل حيث يقوم بتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية مجتمعة على أنها وحدة واحدة مكونة للاقتصاد القومي، **ومن مباحث هذا القسم:** تحديد مستوى الدخل القومي، الإنتاج القومي، الاستهلاك القومي، متوسط مستوى الأسعار مستوى التوظيف والتشغيل والانفاق الحكومي.

(٢) **الاقتصاد الجزئي:** وهو الذي يهتم بدراسة مشاكل الوحدات الاقتصادية الفردية كالفرد والعائلة والمؤسسة.... الخ وكذلك دراسة الاشكال المختلفة للسوق وكيفية تحديد الأسعار فيه **ومن مباحث هذا القسم:** نظرية العرض والطلب ونظرية الانتاج والتكاليف ونظرية سلوك المستهلك وتوازن السوق واستقراريه التوازن.

- ومن أوجه الفروق بين علم الاقتصاد او ما يسمى بالاقتصاد التحليلي والنظام الاقتصادي ما يلي:

(١) النظام الاقتصادي لا يقوم على تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها أما علم الاقتصاد فهو قائم على دراسة الظواهر الاقتصادية وتفسير أحداثها على اساس الاستقراء والملاحظة والاستنتاج العلمي.

(٢) النظام الاقتصادي يتأثر بعوامل غير اقتصاديه لتأثره بمفهوم العدالة الاجتماعية إذ لكل نظام فكرتة المستقلة عن العدالة التي يحكم من خلالها على ما يجري في الحياة. اما علم الاقتصاد فلا يتأثر بفكره العدالة لأنها ليست فكرة قابلة للقياس بالأساليب المادية.

(٣) النظام الاقتصادي تتفاوت في المجتمعات والحضارات تبعاً لمبادئها التي تؤمن بها اما علم الاقتصاد فيوجد فيه تفاوت الا أنه اقل من التفاوت بين الأنظمة الاقتصادية وذلك لأنه متعلق بالظواهر الاقتصادية (كالعرض والطلب والتكاليف والإنتاج والتوازن ... الخ) والتي لا تختلف بين مجتمع واخر وإنما الذي يختلف فيه كيفية معالجه هذه الظواهر فيما يحقق مصلحة الأفراد والمجتمع وهذا التفاوت في علم الاقتصاد مرتبط بالعقائد والمبادئ التي تؤمن بها المجتمعات.